

المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في  
الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي  
كاتارينا دي ألبوكارك

## رصد الامتثال لحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي



# جدول المحتويات

## ٥ - أ - رصد الالتزام بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي

- ٧ ١.١ ماذا يتطلب رصد حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي .....
- ٨ ١.٢ توافر ووصول العامة للمعلومات .....

## ٩ - ب - رصد المعايير والأهداف الوطنية والمحلية

- ١١ ٢.١ رصد عدم المساواة .....
- ١٤ ٢.٢ رصد التوافر: التحديات والحلول .....
- ١٥ ٢.٣ رصد إمكانية الوصول: التحديات والحلول .....
- ١٧ ٢.٤ رصد نوعية توفير خدمات الصرف الصحي: التحديات والحلول .....
- ١٧ ٢.٤.١ رصد جودة المياه .....
- ١٨ ٢.٤.٢ رصد نوعية توفير خدمات الصرف الصحي: التحديات والحلول .....
- ١٩ ٢.٥ رصد القدرة على تحمل التكاليف: التحديات والحلول .....
- ٢٠ ٢.٦ رصد المقبولية: التحديات والحلول .....
- ٢١ ٢.٧ استدامة الرصد .....

## ٣٥ - ج - الجهات الفاعلة الأخرى في رصد إعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي

- ٣٦ ٣.١ الهيئات الحكومية .....
- ٣٦ ٣.١.١ الهيئات التنظيمية .....
- ٣٦ ٣.١.٢ المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان .....
- ٣٧ ٣.٢ مقدمو الخدمات .....
- ٣٨ ٣.٣ منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية .....

## ٤١ - د - الأطر الدولية لرصد الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

- ٣٦ ٤.١ الأطر الخاصة لرصد حقوق الإنسان .....
- ٣٦ ٤.١.١ الرصد من خلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدة .....
- ٣٤ ٤.١.٢ الاستعراض الدوري الشامل .....
- ٣٥ ٤.١.٣ الإجراءات الخاصة .....
- ٤٢ ٤.٢ استخدام أنظمة رصد أخرى من أجل فحص حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف .....

## ٣٦ - هـ - رصد الالتزام بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي

## ٣٩ - و - قائمة مرجعية

## ٥٧ - ز - مصادر الصور والمراجع

بدعم من:



المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي كاتارينا دي ألبوكارك

النص: © المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

المشاع الإبداعي - نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٤.٠



الصور: جميع الصور هي حقوق الطبع والنشر بدقة فقط. هي فردية التفاصيل صورة حقوق التأليف والنشر المتاحة في الجزء الخلفي من كل كتيب.

ISBN 978-989-6-0-4980-9

نشرت لأول مرة في البرتغال في عام ٢٠١٤.

المطبوعة في Precision Fototype، بنغالور، الهند.

## ١ | رصد حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي

يعتبر الرصد ضرورياً لتقييم مدى امتثال الدول والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك مقدمي الخدمات، لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، كما يعتبر شرطاً أساسياً لمساءلة الدول والجهات الفاعلة الأخرى على الانتهاكات أو المخالفات.

وغالباً ما يكون رصد حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي مختلفاً عن الرصد الأكثر تقنية الذي تقوم به الهيئات الوطنية ودون الوطنية والدولية المختلفة والتي تقيس عدد دورات المياه أو وظيفة نقاط توزيع المياه.

ويقع على عاتق الدول الالتزام الأولي برصد مدى امتثالهم وامتثال غيرها مع المضمون القانوني لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. وهناك عدد من الآليات والمؤسسات المختلفة على المستويين الوطني والمحلي والتي تلعب دوراً في رصد الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسات الدولة (المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصة ومقدمي الخدمات التابعين للدولة)، والهيئات المستقلة للدولة (مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات التنظيمية المستقلة)، والمؤسسات غير الحكومية لا سيما مقدمي الخدمات أنفسهم، ولكن أيضاً المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

ومن واجب الدولة ضمان المراقبة المستقلة لجميع عناصر حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي فضلاً عن التدقيق في الرصد الذي تقوم به الجهات أو الهيئات الوطنية مثل مقدمي الخدمات (الخواص والعموميين). ويمكن استكمال هذا الرصد من خلال الأنشطة



الرقابية من طرف منظمات المجتمع المدني الوطنية والمؤسسات الدولية.

وتعتبر المعلومات المجمعّة عن طريق هذه الآليات أساسية لفهم مدى امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، كما تساهم في رسم أفضل للسياسة العامة (الأطر) ووضع الميزانيات (التمويل) والتخطيط (الخدمات) ونُظم المساءلة (العدل).

وتجمع عمليات الرصد المعلومات التي تساعد الحكومات الوطنية والمحلية والهيئات التنظيمية ومقدمي الخدمات والمجتمع المدني والأفراد والجهات الفاعلة الأخرى على تحديد الثغرات في توفير وتتبع التقدم المحرز في الخطط. وتقدم هذه المعلومات قاعدة لاتخاذ القرارات القانونية والسياسية والمالية في المستقبل.

وتساعد إتاحة هذه المعلومات للجميع على رفع الوعي بشأن مستوى تقديم الخدمات محليا ووطنيا وإعطاء الأفراد والمجتمعات الأدوات اللازمة لدفع الدول على تحسين أدائها في ضمان الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي<sup>٦</sup>.

وإلى جانب الرصد الوطني، يتم أيضا ، على المستوى الدولي، رصد بعض جوانب الحقوق في المياه والصرف الصحي عن طريق الهيئات الفنية الدولية أو المؤسسات. ثم تقوم هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدة وكذا المنظمات الإقليمية والدولية، برصد جوانب مختلفة من الحصول على المياه والصرف الصحي (انظر أدناه، القسم ٦).



## ١.١

### ماذا يتطلب رصد حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي؟

يقيم رصد حقوق الإنسان امتثال الدول للقواعد والمعايير التي تحددها حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ويمكن للدول والجهات الفاعلة الأخرى الرصد الفعلي لبعض جوانب حقوق الإنسان، مثل نوعية المياه أو إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي لفئات معينة من السكان ولكن قد لا تكون آليات الرصد القائمة هذه قادرة على تغطية جميع الأبعاد، ليس فقط لحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، يفحص رصد حقوق الإنسان المياه وخدمات الصرف الصحي بطريقة شمولية - ليس فقط بدراسة التقدم المحرز ولكن أيضا الفجوات القائمة والأسباب الكامنة وراء مثل هذه الثغرات والإخفاقات.

إن الرصد الشامل لمدى امتثال الدولة لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي لا يعني متابعة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي فحسب، بل أيضا الأطر التشريعية والسياساتية والتنظيمية والميزانية اللازمة لضمان إعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ولا يتناول هذا الرصد الامتثال للمحتوى القانوني لحقوق الإنسان فقط، ولكن أيضا ما إذا كانت جميع هذه الأطر تضمن عدم التمييز والمساواة، وما إذا كانت تشاركية وما إذا كانت هناك فرص كافية للمعلومات وإذا كان من الممكن للناس مساءلة الدولة،

ويعتمد رصد حقوق الإنسان عادة على إطار المؤشرات الهيكلية والعملية والنتائج. وترصد **المؤشرات الهيكلية** ما إذا كانت الأطر التنظيمية والسياساتية والتشريعية للدولة أو الحكومة (على جميع المستويات) توفر بيئة تشجع على إعمال حقوق الإنسان. أما **المؤشرات العملية** فترصد الإجراءات المتخذة لإعمال حقوق الإنسان؛ على سبيل المثال، تخصيص الموارد للخدمات لصالح الأفراد والجماعات المحرومة. وترصد

**مؤشرات النتائج** الوصول الفعلي إلى خدمات المياه والصرف الصحي، على سبيل المثال، ما إذا كانت لدى الأسر إمكانية الوصول إلى المراحيض أو ما إذا كان الماء من نوعية ملائمة. وتم تطوير مؤشرات حقوق الإنسان بهدف رصد معايير قانونية معينة<sup>٧</sup>. ويجب على هذه المؤشرات أن تعكس جميع عناصر حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي بما في ذلك التوافر وإمكانية الوصول والنوعية والقدرة على تحمل التكاليف والقبول. (انظر المقدمة) وينبغي أن تسمح عملية تحديد المؤشرات بالمرونة لكي تبقى وجيهة. وحدد مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان المؤشرات من أجل التحقق من الامتثال لبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو بصدد تحديد المؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي<sup>٨</sup>. كما قام المعهد الدانماركي لحقوق الإنسان بتطوير مجموعة من المؤشرات لرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>٩</sup>.

**وينبغي للدول أن تحدد مؤشرات التقدم للهيكل والعملية والنتائج الوطنية من أجل إعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي المبنية على أساس هذه المؤشرات التي وضعها مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).**

**وينبغي للدول مساعدة هيئات الرقابة المستقلة مثل مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في رصد حقوق الإنسان.**

## توافر ووصول العامة للمعلومات

ينبغي للدول جمع ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. وينبغي أن تكون الدول قادرة على جمع معلومات آنية ودقيقة ومفصلة من هيئات المراقبة المذكورة أعلاه، حول تغطية المياه وخدمات الصرف الصحي وخصائص الأسر المعيشية التي تتلقى قدرًا غير كافي من الخدمات أو تلك التي لا تتلقى خدمات أصلاً. وينبغي تصنيف هذه المعطيات على حسب مختلف المجموعات السكانية وذلك من أجل تسليط الضوء على الاختلافات في الوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي بما في ذلك، على سبيل المثال، السكنات المنظمة والعشوائية والمناطق الحضرية والريفية وكذا المجموعات السكانية المعينة.

ويساعد تصنيف المعطيات على تحديد الحواجز التي تحول دون الاستفادة من المياه وخدمات الصرف الصحي، ولتوفير المعلومات لدى تصميم التشريعات والسياسات والميزانيات اللازمة والخدمات لتخطي هذه الحواجز.<sup>٥</sup> وينبغي أن تكون هذه المعلومات موثوقة وكاملة ومحدثة ومتوفرة للجميع.

ويعتبر توفر المعطيات الخاصة بنوعية المياه وأسعارها وتمويلها ومستويات الخدمات ومعايير أخرى أمراً حاسماً من أجل تقويم مدى تطبيق الدول لمبادئ حقوق الإنسان على القرارات المتخذة في القضايا المتعلقة بالمياه وخدمات الصرف الصحي.

وهناك كمية متزايدة من البيانات مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، إذا أصدرت الحكومات كمية كبيرة من المعطيات، بناء على تقديراتها، و بدون أي حوار مع الأشخاص ومنظمات المجتمع حول معنى المعطيات وكيفية استعمالها من طرف المجتمع المدني، فإن المعلومات في هذه الحالة غير ليست متاحة للعامة.<sup>٦</sup> وقد يتطلب الوصول الفعلي إلى وسطاء مثل منظمات المجتمع المدني المختصة والأكاديميين من أجل جعل المعلومات مفهومة. وأدخل

## ٦.

# رصد المعايير والأهداف الوطنية والمحلية.

يمنح إعداد المعايير والأهداف الوطنية التي تتماشى مع حقوق الإنسان، واعتماد المؤشرات ذات الصلة، الأدوات اللازمة لرصد ما إذا كانت الدول تمثل لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي **(انظر الخدمات)**.

وسيناقش هذا القسم معايير رصد المعايير والأهداف والمؤشرات المتعلقة بعدم التمييز والتوافر وإمكانية الوصول والنوعية والقدرة على تحمل التكاليف والقبول والاستدامة

مجموعة من المختصين في الشفافية في الحكومة ثمانية مبادئ للمعطيات الحكومية المفتوحة والتي تنص على أن المعطيات التي تصدرها الحكومات يجب أن تكون كاملة، وأولية، ومناسبة التوقيت، ومتاحة، ويمكن دراستها بواسطة الآلات، وغير تمييزية، وغير مملوكة لأحد وخالية من أي ترخيص للمعطيات أو الشكل.<sup>٧</sup>

وغالبا ما لا تحترم الدول إلزام جعل المعلومات متوفرة للجميع. وعلمت المقررة الخاصة للأمم المتحدة، خلال زيارتها لمصر، أن نتائج اختبار نوعية المياه ليست علنية وهي سر من أسرار الدولة. كما اعتبرت السلطات أن الجمهور العام لن يفهم مثل هذه التحاليل التقنية وقد يسيئ فهم و/أو ترجمة المعلومة.<sup>٨</sup> في هذه الحالة، كان يجب على الحكومة المصرية ضمان توفر المعلومة بصورة مفهومة لكي يستطيع الشعب فهم قيم نوعية المياه التي يستهلكونها.

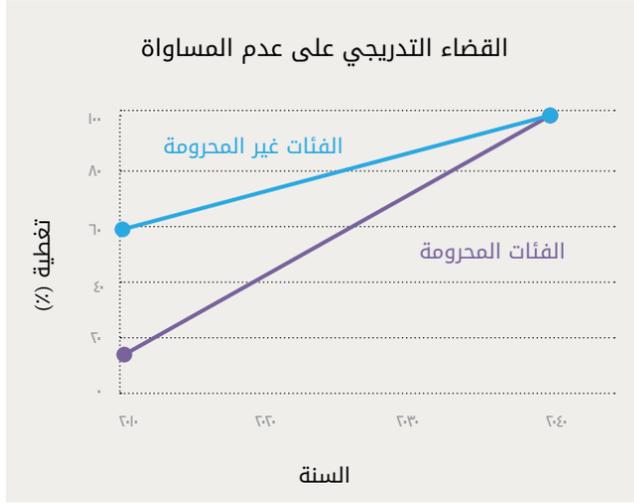
**يجب على الدول ضمان أن يكرس الوصول للمعلومات في الإطار القانوني وأن تكون المعطيات قد جُمعت ونُظمت وحُفظت بطريقة مناسبة ثم أُتيحَت للعامة في الوقت المناسب وبصورة دقيقة ومفيدة وسهلة الوصول.**

**ويجب أن تصل المعلومات للجماهير المستهدفة بلغة غير تقنية وبلهجات ولغات محلية مناسبة وبصورة تراعي الفوارق الثقافية لكل مجموعة.**

## ٦.١

## توافر ووصول العامة للمعلومات

يتطلب معدلات أسرع في تحقيق التقدم من خلال زيادة فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي للفئات المحرومة. ويمكن حساب معدل الزيادة المطلوبة في تغطية الخدمة عبر فترة زمنية معينة من البداية ونسبة التغطية المستهدفة.



المصدر: Post-2015 Wash Targets and Indicators available at: [http://www.wssinfo.org/fileadmin/user\\_upload/resources/Fact\\_Sheets\\_4\\_eng.pdf](http://www.wssinfo.org/fileadmin/user_upload/resources/Fact_Sheets_4_eng.pdf)

توجد عدم المساواة في كل الدول، فبعض أنواع التمييز مثل تلك القائمة على أساس الجنس أو السن أو الإعاقة موجودة في كل مكان وبدرجات متفاوتة، في حين أن أنواع أخرى مثل التمييز العرقي والطبقي تختلف من دولة لأخرى. ويمكن لتحديد أنماط واتجاهات التمييز في جميع أنحاء العالم أن يساعد على نقل رسالة قوية، لافتنا الانتباه إلى تأثير التمييز على الأفراد والفئات المحرومة.

وتجرب مبادئ المساواة وعدم التمييز الدول على النظر فيما وراء الانجازات المتوسطة والتعرف على الآثار المتباينة أو المعاملات الأقل تفضيلاً على مر الزمن. ويجب على الدول تحديداً رصد التقدم المحرز على سكان معينين تعرضوا للتمييز وذلك لرصد ما إذا كان عدم المساواة في تزايد أو تناقص.

وتعتبر البيانات المصنفة أمراً أساسياً من أجل فهم مكان وكيفية وقوع التمييز فيما يتعلق بالحصول على حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ويؤكد التعليق العام رقم 01 على ضرورة أن تكون البيانات مصنفة وفقاً للأسس التمييز المحظورة<sup>٩</sup> (انظر المبادئ/المساواة).

ولا يعد النقص الحالي في البيانات الخاصة ببعض ممارسات التمييز مصادفة. فغالبا ما يتزامن الإهمال مع طبيعة التشكيل السياسي الرديء. فالطريقة التي يتم بها قياس التطور والفرق وعدم المساواة القائمة لها تأثير هائل على اتجاه السياسات وتخصيص الموارد، وفي نهاية المطاف، فعالية الاستجابات.

وفي كثير من البلدان، لا يظهر الناس الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية في الإحصاءات الرسمية حتى حين يمثلون نسبة عالية من السكان.

واستحدثت مجموعة عمل الرصد المشترك بشأن المساواة وعدم التمييز قياساً لرصد القضاء التدريجي على عدم المساواة. ويوضح الرسم البياني أدناه أن القضاء على عدم المساواة

وقد تكون المؤشرات مباشرة، على سبيل المثال، قياس عدد المراحيض العامة التي بُنيت، أو غير مباشرة، على سبيل المثال، غالباً ما يُقاس تجهيز المراحيض ببساطة من خلال وجودها، وليس عن طريق مؤشرات أكثر تعقيداً من شأنها أن تؤكد ما إذا كانت المراحيض مستخدمة من قبل الجميع في الأسرة المعيشية. وكما نوقش أعلاه، فإن مؤشر نوعية المياه المستخدم من قبل برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية / اليونيسيف هو حالياً مؤشر غير مباشر، حيث يقوم بقياس نوع مصدر المياه بدلا من مراقبة الجودة الفعلية لمصدر المياه. ولا يمكن لهذا المؤشر غير المباشر إعلام المستخدمين ما إذا كان مصدر مياه معين غير آمن للاستخدام، ولكنه يوفر معلومات تقريبية عن احتمال وجود مصدر للمياه آمن للاستخدام (انظر أدناه).

ويجب على الدول وضع معايير ومؤشرات وطنية تمكنها من رصد كل عناصر حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ولدى إعداد معايير وطنية ومحلية، يجب على الحكومات الوطنية والأطراف المحلية الأخذ بعين الاعتبار مستويات الخدمات المتوفرة والسياق المحلي (مثل توافر مصادر المياه) وأنواع التجمعات السكانية وكثافتها. وقد يتطلب الأمر إعداد معايير مؤقتة مع الأهداف والمؤشرات المعنية قبل تحقيق أفضل معيار ممكن.

ويجب مرافقة أي معايير أو مؤشرات مع أهداف محددة وواضحة. فيجب أن تكون هذه الأهداف محددة زمنياً ومصممة لتلبي احتياجات مجموعات سكانية أو تجمعات سكانية معينة والأخذ بعين الاعتبار الحواجز التي يجب تجاوزها.



ويمكن تطبيق هذا القياس على مختلف الفئات السكانية، وهي:

- الفقراء والأغنياء
- الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والحضرية
- الأشخاص الذين يعيشون في السكنات الرسمية والعشوائية
- الفئات المحرومة المحددة في كل بلد، بالمقارنة مع عامة السكان

يمكن رصد القضاء التدريجي على عدم المساواة بإتباع الخطوات التالية:

١. مقارنة الوصول للمياه (أو خدمات الصرف الصحي) للمجموعات السكانية الأسوأ حالا مع الأفضل من أجل تحديد **التفاوت**.
٢. تحديد **معدل التقدم** اللازم لكل من الأسوأ والأفضل حالا من أجل تحقيق الهدف (الوارد هنا بالإتاحة الشاملة، تغطية ١٠٠٪)
٣. إذا تلازم التقدم لكل من الأسوأ والأفضل حالا أو حتى تجاوز معدل التقدم المحدد وإذا كان التفاوت بين الفئتين السكائيتين تتقلص وفقا لذلك فإنه سيتم القضاء تدريجيا على عدم المساواة.

إضافة إلى المصادر التقليدية للبيانات مثل الدراسات الاستقصائية للأسر ومقدمي الخدمات والجهات التنظيمية، يمكن لاستعمال التكنولوجيا المرتبطة بالهواتف النقالة وأنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) أن تزيد في حجم البيانات المتعلقة بوصول الأشخاص للمياه وخدمات الصرف الصحي.

تعيين منظمة المعونة المانية وشركائها نقاط المياه باستخدام نظام تحديد المواقع (GPS) لمساعدة الحكومات المحلية على معالجة التباين في تخصيص الموارد لنقاط المياه والآبار في كل من المناطق الريفية والحضرية كما ساعد هذا أيضا على تحديد الحزبية السياسية.<sup>١٠</sup>

وهناك تطبيق آخر، عند وضع رصد الأسر المعيشية، هو دراسة الفوارق داخل الأسرة الواحدة، مثل اختلاف المرأة و الرجل في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي داخل المنزل، أو الأطفال بالمقارنة مع الآخريين في الأسرة الواحدة.

ويسعى مشروع نظام تقييم الأداء الذي تم تطويره من قبل مركز التخطيط البيئي والتكنولوجيا (CEPT) بجامعة غوجارات، الهند، إلى تقييم التغطية والجودة ومستويات الخدمة الخاصة بالمياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية في كل من غوجارات وماهاراشترا. ويركز هذا المشروع على تطوير معلومات أفضل حول سبل الوصول إلى الأسر

الفقيرة، وبخاصة في المناطق الفقيرة، كما وضع طرق التحليل المكاني لرصد التكافؤ في تقديم الخدمات.<sup>١١</sup>

وأجرى تحالف شركاء مشغلي المياه العالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة للإسكان وبالتعاون مع المعهد الفرنسي للبحوث في أفريقيا (IFRA)، دراسة عن عدم المساواة في توفير خدمات المياه على مستوى الأحياء في نيروبي. وفي محاولة لفهم الأسباب الهيكلية الكامنة وراء عدم المساواة في الحصول على المياه في نيروبي، جمعت هذه الهيئات بين التحليل الاجتماعي والمكاني مع تقييم طويل المدى للأطر المؤسسية واستراتيجيات الاستثمار التي تتبعها حكومة كينيا ومدينة نيروبي.<sup>١٢</sup>

وكشفت الدراسة عن وجود علاقة مباشرة بين الموقع الجغرافي والتباين في تقديم الخدمات الرسمية، والتي تبين التفاوت الكبير في توفير خدمات المياه بين المناطق ذات الدخل المرتفع والدخل المنخفض. وتخلص الدراسة إلى أنه مع مرور الوقت، اتجه مزود الخدمة الرسمية أكثر نحو الاستثمارات التي تستهدف المستهلكين من ذوي المستوى الراقبي، وذلك بسبب الحوافز المحدودة لتوفير الخدمات للفقراء وذلك بالرغم من إصلاحات القطاع بعيدة المدى الأخيرة.

ولا تفحص الدراسة كيف لأبعاد أخرى لعدم المساواة، مثل العرق أو الجنس، أن تؤثر في التباين في الحصول على المياه أو خدمات الصرف الصحي في نيروبي، ولكن المعلومات حول هذه القضايا قد تكون مفيدة لفهم المزيد من الحواجز التي تعيق الوصول.

**لا يجب على الدول رصد النتائج عموماً فقط، ولكن أيضا التدابير المتخذة للوصول إلى الأفراد والفئات الأكثر حرمانا.**

**ويجب على الدول تصنيف البيانات على حسب إجراءاتها لإعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي وكذلك النتائج. وعلى سبيل المثال، لتحديد ما إذا كانت الموارد المخصصة لزيادة فرص الحصول على المياه والصرف الصحي للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في المناطق الريفية المحرومة كافية للقضاء على عدم المساواة.**

**وينبغي للدول إدراج مقياس (القضاء على عدم المساواة) في عمليات الرصد الوطني وذلك من أجل التصدي للفوارق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. كما يمكن تكييف هذا المقياس لرصد القضاء على عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم.**

## القضاء التدريجي على التفاوت يمكن ويجب مراقبته

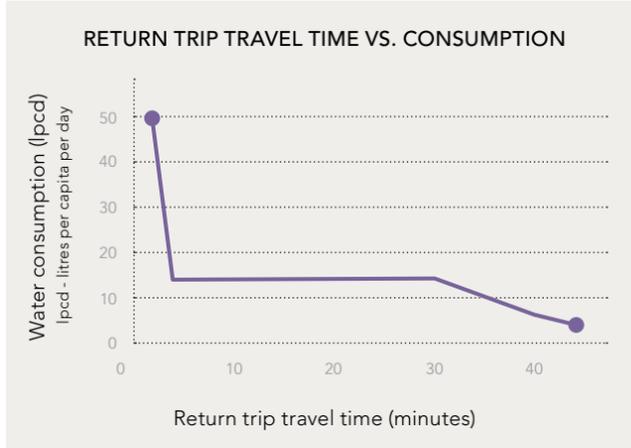
## ٦.٣

## رصد إمكانية الوصول، التحديات والحلول

إن إمكانية الوصول إلى المياه ذات صلة مباشرة بالتوافر، وسيكون لها تأثير على كمية المياه المستخدمة في المنازل، وبالتالي على الصحة والعمل والتعليم والكرامة. وكلما طالت المدة التي يستغرقها أعضاء الأسر المعيشية التي تعتمد على مصادر المياه خارج المنزل أو الفناء، للوصول إلى مصادر المياه، كلما قلت كمية المياه التي يستعملونها.<sup>١٤</sup> (SM1)

وتطبق نفس معايير الوصول على خدمات الصرف الصحي، مع زيادة افتراض أن الوصول إلى خدمات الصرف الصحي داخل البيت أساسية للصحة والخصوصية والأمن والكرامة.

يجب على الدول رصد الوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي بالزمان والمكان، وكذا إمكانية وصول الأشخاص والفئات التي تواجه صعوبات بدنية. ويجب عليها رصد هذه المؤشرات داخل البيت وخارجه.



Return trip travel time (in minutes) vs consumption, from WELL, 1998.  
Source: Report on Domestic Water Quantity, Service Level and Health by Guy Howard and Jamie Bartram WHO 2003.

## ٦.٦

## رصد التوافر: التحديات والحلول

يجب أن تكون إمدادات المياه كافية ومستدامة للاستخدامات الشخصية والمنزلية، والتي تشمل عادة الشرب والصرف الصحي الشخصي، وغسيل الملابس، وإعداد الطعام، والنظافة الشخصية والمنزلية<sup>١٥</sup> (انظر المقدمة، خدمات).

غالبا ما يُهدد توافر المياه في الاستخدامات الشخصية والمنزلية بسبب سوء الإدارة وتحديد أولويات المياه في استخدامات أخرى مثل الزراعة والصناعة. وتتطلب تلبية متطلبات حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي رسداً عن كثب وتنظيماً للاستخدام المُفرط، وأي تلوث لموارد المياه بسبب الزراعة والصناعة.

يجب رصد خطط إدارة الموارد المائية وتنفيذها على الدوام لتقييم ما إذا كانت تكفل توافر المياه للاستخدامات المنزلية والشخصية، لاسيما بالنسبة للأفراد والفئات المحرومة.



## في بعض الأحيان لا يسمح للأطفال لاستخدام المراحيض المنزلية

### الوصول داخل البيت

ترصد الدراسات الاستقصائية في الأسر المعيشية الوصول للخدمات لكامل المنزل لكن من النادر توفر معلومات حول ما إذا كان الجميع في المنزل يحصل على وصول متساو للخدمات. فعلى سبيل المثال، هناك دليل واضح على أن مسؤولية النساء في جمع المياه للبيت أكبر من مسؤولية الرجال ولكن لا توجد معلومات حول مسير خدمات الصرف الصحي.

وتوحي الدلائل المتاحة بأن بعض النساء في بعض الدول،<sup>١٥</sup> خاصة في فترة الحيض، غير مسموح لهن باستعمال نفس دورات المياه التي يستعملها الرجال؛ وهناك بعض الأماكن لا يمكن للأطفال فيها استعمال نفس دورات المياه التي يستعملها البالغون؛ وقد لا يُسمح للمستأجرين أو عمال المنازل استعمال نفس المراحيض التي يستعملها أصحاب المنازل؛ وقد لا يُسمح لأصحاب الأمراض المزمنة كتنقص المناعة أن يستعملوا في بعض الأحيان المياه أو المراحيض المنزلية. وينبغي إجراء المزيد من الدراسات تحتاج لفهم ما إذا كان هذا الإشكال خاص بسياقات وطنية أو محلية معينة، لأن النقص في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي لمجموعة أو أشخاص معينين ستبقى مستترة إلا إذا أجريت عملية الرصد.

**ينبغي للدول إجراء البحوث في التفاوت الموجود في الوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي داخل المنزل والقيام بخطوات لمعالجتها إذا تطلب الأمر ذلك.**

### الوصول للخدمات خارج البيت

يُقصد برصد الوصول للخدمات خارج رصد مراقبة المدارس والمراكز الصحية وأماكن العمل، والأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم كالسجون والأماكن العامة مثل الأسواق. وغالبا ما يعاني هذا الرصد من النقص بالرغم من كونه أحد ن التزامات الدولة. وأجرت منظمة الصحة العالمية دراسات حول المؤسسات الصحية ورصد الوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي (من جملة أمور أخرى). وينبغي أن يكون رصد المياه وخدمات الصرف الصحي في المدارس من مهام الدولة بما أن مرافق المياه والصرف الصحي من مستلزمات معايير البناء. وطورت اليونيسيف وحدات قياس المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة لصالح استطلاع نظام الرصد والمعلومات التربية الوطنية (EMIS).<sup>١٦</sup> ويجب على الدول أيضاً مراقبة الظروف في مراكز الاحتجاز وأماكن العمل بإدراج خدمات المياه والصرف الصحي في معايير البناء.

وكما هو الحال بالنسبة لإمكانية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى الأسرة المعيشية، فإن وجود المرافق، مثل المراحيض، لا يعتبر دليلاً على أن استخدام الخدمة والحفاظ عليها بشكل صحيح، أو، في حالة الصرف الصحي، أن جمع الفضلات ونقلها وتسييرها وإعادة استعمالها أو التخلص منها يتم بالشكل المناسب.

**يجب على الدول رصد الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي خارج المنزل، بما في ذلك في المدارس والمؤسسات الصحية وأماكن العمل وأماكن الاحتجاز والأماكن العامة.**

## ٢.٤

### رصد الجودة، التحديات والحلول

#### ٢.٤.١ رصد جودة المياه

إن رصد نوعية المياه يعني ضمان أنها صالحة للشرب وكذا الغسيل والطبخ ولا تحمل الأمراض التي تهدد الحياة. وتحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بجودة مياه الشرب<sup>١٧</sup> القيود الموصى بها لوجود المواد الكيميائية والبيولوجية في توفير مياه الشرب. ويرمي ذلك إلى تحقيق أقصى قدر من الأمان في المياه للاستخدام البشري، وينبغي أن يكون الهدف على المدى الطويل الامتثال الكامل لهذه المبادئ التوجيهية.

ولكن، يعتبر تحقيق هذه المعايير ومراقبتها مكلفاً جداً. ففي معظم البلدان المتقدمة، يجب أن تراعي نوعية المياه المعايير الصارمة؛ حيث تُختبر بشكل منتظم، وفي كثير من الحالات يتم تقاسم المعلومات حول نوعية المياه مع الجمهور خاصة عندما تُنتهك المعايير الخاصة **(انظر الأطير)**. ويمكن أن يكون الوصول إلى هذه المعايير الصارمة واختبارها لها باهظاً جداً لكثير من البلدان النامية.

وغالبا ما تعتمد السلطات العامة، المسؤولة عن الصحة العامة، معايير مؤقتة للتحقق من جودة المياه، ويعتبر هذا الأمر مقبولاً في البلدان ذات الموارد المحدودة. وعلى سبيل المثال، يمكن للسلطات، كحد أدنى، أن تعمل على منع المياه التي تتلوث بسبب الفضلات أو المعادن والمواد الطبيعية التي تسبب المرض، مثل مرض الزنبرخ، وكذلك ضمان عدم وجود التلوث بسبب الصناعة المحلية أو الزراعة. ويجب رصد الحد الأدنى لهذا المعيار من قبل مقدمي الخدمات أنفسهم، كحسينات لا بد منها لمستويات الخدمة ومعايير نوعية المياه مع مرور الوقت.

ووجدت أوروغواي حلاً، حيث تُدرب هيئة أشغال الدولة الصحية (Obras Sanitarias del Estado) معلمي المدارس على قياس نوعية المياه فيها والإبلاغ عن النتائج على أساس يومي<sup>١٨</sup> وفي عدة لجان معنية بالمياه في أمريكا اللاتينية، تضطلع الأوساط المحلية بالرصد المنتظم (وإن كان بسيطاً) لنوعية المياه. ويُسكتمل هذا بمراقبة نوعية المياه بشكل أكثر اكتمالاً، وعلى فترات أقل تواتراً، من قبل البلدية.

**يجب على الدول رصد تحقيق معايير الجودة، ويجب أن توفر المعلومات للجمهور عندما تُنتهك هذه المعايير حتى يتمكن الناس من اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة المياه، على سبيل المثال عن طريق الغلي أو التصفية.**

## ٢.٤.٢ رصد نوعية توفير خدمات الصرف الصحي: التحديات والحلول

تعني خدمات الصرف الصحي الملائمة أكثر من توفير مرحاض - يجب أن تكون المراحيض صحية في الاستعمال والصيانة، كما يجب أن تُسير مسألة الفضلات بشكل صحي. ويعني نظام الصرف الصحي وجوب التعامل مع مياه الصرف الصحي والتخلص منها. أما بالنسبة لخزانات الصرف الصحي ومراحيض الحفرة، فيجب تفريغها عند الضرورة، كما يجب تسيير مسألة الفضلات ومعالجتها والتخلص منها بشكل آمن.

ومن أجل الحفاظ على الفوائد الصحية للوصول إلى مرافق الصرف الصحي وحماية الموارد المائية، يجب رصد الدورة الكاملة الخاصة بتوفير خدمات الصرف الصحي، من الجمع إلى النقل والمعالجة والتخلص من النفايات. ولا يوجد في الوقت الراهن أي مؤشر عالمي متفق عليه لرصد هذه الدورة بالكامل. وتركز عمليات الرصد والتنظيم الوطني على تقديم الخدمات الرسمية. ولن تقدم الدراسات عن الأسر المعيشية التي تعتمد على الخدمات غير الرسمية معلومات دقيقة عن معالجة والتخلص من النفايات. فلا تكون الأسر المعيشية التي تستخدم مرحاض الحفرة عادة على علم بما يحدث للنفايات عند إزالتها من الحفرة أو الخزان الخاص بالصرف الصحي. وقد يكون هنالك حل وهو بتوفير الحوافز لمقدمي الخدمات، بما في ذلك مقدمي الخدمات غير الرسميين، من أجل استخدام القنوات المناسبة للتخلص من نفايات البراز، على سبيل المثال، عن طريق الدفع لمزود الخدمة فقط عندما يتم التخلص منها في المكان المناسب. ويمكن إدراج الإشراف للتأكد من أن هذا يتم بتفويض من الهيئات التنظيمية.

ولا بد من فهم تأثير ضعف تسيير مياه الصرف الصحي على الأفراد و الفئات المحرومة من منظور حقوق الإنسان. فغالبا ما يفتقر الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء العشوائية لنظم إدارة مياه الصرف الصحي مما يضطرها إلى الاعتماد على مقدمي الخدمات غير الرسميين في العديد من الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي. لذا ينبغي للدول مراقبة عملية جمع وإدارة رواسب البراز من خزانات الصرف الصحي ومراحيض الحفر. وتستخدم هذه التقنيات بالدرجة الأولى في المناطق ذات الدخل المنخفض، وتلقى حتى الآن اهتماما أقل مقارنة بأنظمة الصرف الصحي التقليدية.<sup>١٩</sup>

**يجب على الدول رصد جودة خدمات الصرف الصحي للتأكد من أنها تستوفي المعايير اللازمة.**

**يجب مراقبة الدورة الكاملة لتوفير خدمات الصرف الصحي، من جمع النفايات إلى التخلص منها**

## ٢.٥

### رصد القدرة على تحمل التكاليف: التحديات والحلول

التكاليف الخدمة الإجمالية في توفير المياه والصرف الصحي بما فيها حفر الإفرغ ومعالجة المياه عند الحاجة.

ويجب القيام بمزيد من العمل من أجل تطوير الخيارات لرصد القدرة على تحمل التكاليف بصورة ملائمة للأسر المعيشية. ويرصد برنامج WASHCost التابع لمركز البحوث العالمي (IRC) مراحل تكاليف الحياة. لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي في أربع قارات، في محاولة لتسليط الضوء على بعض القضايا مثل تكاليف الصيانة والتشغيل وإعادة التهيئة التي يجب على الدول أخذها بعين الاعتبار أثناء تقييم قدرة تحمل التكاليف لعدة خيارات.<sup>٢٠</sup>

**يجب على الدول رصد القدرة على تحمل التكاليف لخدمات التزويد بالمياه والصرف الصحي من خلال دراسات مُركزة تعاین مستويات الدخل في مختلف السكنات، أخذة بعين الاعتبار كل التكاليف المتعلقة بالوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك النظافة و متطلبات النظافة الطمئية. ولا يجوز للدول أن تسمح بأن تُقطع خدمات المياه والصرف الصحي عن الأسرة بسبب عدم إمكانية دفع التكاليف.**

يجب أن لا يكون المبلغ الذي يجب على الأشخاص دفعه، لقاء خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة المتعلقة بها، كبيراً لدرجة عدم قدرتهم على دفع تكاليف الأساسيات أخرى. وإذا كانت خدمات المياه والصرف الصحي مكلفة للغاية، سيدفع هذا الناس الى اللجوء إلى مصادر بديلة وممارسات غير آمنة، والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الصحة العامة. وبالتالي فإنه من مصلحة الدولة التأكد من أن الخدمات في متناول الجميع **(انظر تمويل، خدمات).**

غير أن الرصد الدقيق والبناء للقدرة على تحمل التكاليف هو أمر مرن، إذ أنه من الصعب قياس العاملين الأساسيين لحساب القدرة على تحمل التكاليف وهما - تكلفة الوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي والدخل الفعلي للأسر.

ويحدد أحد المعايير المستخدمة من قبل العديد من الدول نسبة مقبولة لدخل الأسرة المعيشية أو إنفاقها وهو أمر لا ينبغي تجاهله. ونظرا لصعوبة رصد مستويات الدخل الفردي للأسر، غالبا ما تستعمل الدول المستوى المتوسط أو الأدنى للدخل وحجم مياه المفترض و المقبول لتحديد التكلفة المناسبة أو رسوم الخدمات الخاصة بالمياه والصرف الصحي. وفي حالة ما إذا أظهرت الأسر أن دخلا أقل من المتوسط أو أن استهلاكها للمياه يفوق المتوسط بسبب أن عدد الأشخاص القاطنين في المنزل أكبر من المتوسط أو لأسباب صحية أو غيرها، يمكن للدولة تقديم إعانة أو ما إلى ذلك.

وعلى الرغم من أن رصد الإنفاق الأسري على المياه والصرف الصحي، الذي يتجاوز نسبة معينة من دخلها في أي يوم أو شهر أو سنة، لا يتم بسهولة، بسبب المداخيل غير المستقرة للعديد من الأسر ذات الدخل الضعيف وبسبب التكاليف المتعددة لخدمات المياه والصرف الصحي في السكنات الفوضوية حيث المشاكل المتصلة بالقدرة على تحمل التكاليف أكثر حدة. ويجب أن تفحص عملية مراقبة القدرة على تحمل

## ٦.٦ رصد المقبولية: التحديات والحلول

إن مقبولية الخدمات مهمة إذا تم استعمالها بصورة صحية ومُستدامة. وقد يكون رصد المقبولية أكبر تحديات أمام رصد حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، لأن المقبولية تختلف باختلاف الأفراد والفئات. وإذا كانت خدمات المياه والصرف الصحي غير مقبولة اجتماعيا وثقافيا فلن تُستخدم.

ولرصد المقبولية، لا بد من تقييم ما إذا كانت الأسرة المعيشية هي التي تستخدم وتدفع تكاليفها (على افتراض استيفاء معيار القدرة على تحمل التكاليف) مع مرور الوقت. ويجب على الدول وضع معايير وأهداف تتطلب مشاركة مستعملي الخدمات المخطط لها في اتخاذ القرار فيما يخص توفير التكنولوجيا ونوع الخدمات، وذلك من أجل ضمان القبول من قبل كل المستخدمين المحتملين.

وقد يتطلب تقييم ما إذا تم استعمال المرافق الصحية مؤشرات غير مباشرة لأن وجود دورة المياه أو المراض لوحده لا يعتبر دليلاً على استخدامها من قبل أحد الأشخاص الذين يعيشون في إطار الأسرة أو كلهم. وتتضمن المؤشرات غير المباشرة وجود الصابون والماء في المراض (من عدمه) ووجود الصرف الصحي في الفناء وما إذا كانت هناك طريق مستوية إلى المراض.

كما يجب كذلك رصد بعض المسائل بما فيها الوصول إلى مراحيض المفصولة على أساس الجنس في المؤسسات التعليمية والصحية.

**يجب على الدول رصد ما إذا تم استخدام الخدمات من أجل تقييم مقبوليتها وما إذا قد تحتاج إلى وضع مؤشرات غير مباشرة ملائمة في حالة الصرف الصحي.**

## ٦.٧

### استدامة الرصد

تعتبر الاستدامة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. وتطلب أطر حقوق الإنسان فهماً كلياً للاستدامة، كنقيض للتراجع. يجب توفير المياه وخدمات الصرف الصحي بطريقة تحترم فيها البيئة الطبيعية وحقوق الأجيال المستقبلية وضمان التوازن بين مختلف أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويتطلب هذا وضع المعايير والأهداف للعملية وصيانة الخدمات بما فيها وضع مخطط في حالة اقتضت التكنولوجيات المستعملة إعادة تهيئة كاملة، سواء في أشهر أو أعوام أو عقود. وهذا ينطبق على البلدان المتقدمة التي تملك أنظمة مجاري لم يتم تحسينها منذ عقود والتي تعمل فوق طاقتها، وكذا على البلدان النامية التي تعتمد على آبار محفورة باليد. ونظراً للمجموعة الواسعة من التكنولوجيات المستخدمة في كل البلدان في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي، يجب على الدول اتخاذ القرارات ذات الصلة بكل موقع بالتشاور مع السكان القاطنين هناك.

ولا تُجرى عملية رصد الاستدامة بشكل منهجي حالياً. فسبعة بالمائة فقط من مجمل الاستثمارات في خدمات المياه تخصص للصيانة،<sup>٢١</sup> ومن النادر رصد أنظمة المياه بصورة كافية بعد الإنشاء.

ومع ذلك، يحتاج المانحون بشكل متزايد إلى أنظمة فهم لرصد استدامة العمليات في مجال المياه والصرف الصحي. ويسعى البعض إلى إضافة بند الاستدامة في عقودهم مع المنفذين، كوسيلة للتحقق من مدى احترام معايير الاستدامة. وطورت (UNICEF) ضوابطاً للتدقيق في الاستدامة من أجل التحقق من مدى احتفاظ القرى بمركز «مناطق التغوط في العراء» ومواصلة الاستمتاع بخدمة التزويد بالمياه الجيدة بعد إتمام المشاريع.<sup>٢٢</sup> وترمي هذه الضوابط إلى فحص عدة مؤشرات مؤسسية واجتماعية وتقنية ومالية من أجل قياس الاستدامة.

ولا بد من تكملة هذه الأدوات بمعايير المساواة، من منظور حقوق الإنسان، من أجل ضمان استفادة جميع أفراد المجتمع.

ولا ينبغي أن تقتصر مراقبة الاستدامة على المشاريع الفردية بل يجب إدراجها في مراقبة التشريعات والسياسات والميزانيات. فقبل التنفيذ، يمكن لتقييم أثر السياسات المقترحة على حقوق الإنسان البيئية والاجتماعية والخاصة أن يساعد على توضيح ما إذا كانت للسياسات أي اثر سلبي. ويمكن لإجراءات التّكشف التي تطبق قواعد صارمة في الوصول إلى الرعاية الاجتماعية أن يكون لها أثر في الوصول للمياه وخدمات الصرف الصحي ولذا يجب تقييمها بحذر. ففي البرتغال، علي سبيل المثال، يؤثر الاقتطاع من الرعاية الاجتماعية مباشرة على

الأهلية الخاصة بانخفاض رسوم الخدمات في المياه وخدمات الصرف الصحي كما يمكن أن يؤثر على الأسر الأكثر فقرا.

وبعد تنفيذ السياسات والمشاريع، ينبغي للدول استعمال تقييم أثر حقوق الإنسان لرصد أعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

وعرف رصد المرافق الصحية تطوراً ملحوظاً في تكنولوجيا الهاتف النقال وكذا تكنولوجيا نظام تحديد المواقع. ويمكن تشاطر المعلومات التفصيلية حول سير عمل نقاط المياه والصرف الصحي، إما آلياً، مثلاً عن طريق جهاز رصد مثبت في مقبض المضخة أو عن طريق المستخدمين، الذين يُشغلون التنبيه للتواصل مع المهندس أو السلطة المحلية في حالة فشل المرفق.

**يجب أن تتضمن التزامات الدولة باستدامة رصد الخدمات ما يلي:**

- **رصد الميزانيات: هل يتم تمويل العملية والصيانة و القدرة البنائية الضرورية بصورة ملائمة؟**
- **رصد تسيير الموارد المائية: هل تحظى حقوق الإنسان بالأولوية، بما في ذلك الحاجة للمياه الملائمة للاستعمال الشخصي والمنزلي (حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي) وبالنسبة للزراعة الضرورية (حق الإنسان في الطعام)؟**
- **رصد الإتاحة والنوعية والقدرة على تحمل التكاليف من أجل ضمان عدم تدهور خدمات المياه والصرف الصحي الموفرة.**

## رصد مقدمي الخدمات

من الضروري تنظيم مقدمي الخدمات بشكل مستقل لتقييم مدى مساهمتهم في أعمال الحق في المياه والصرف الصحي. وعلى المنظمين أن يتأكدوا من مدى امتثال مقدمي الخدمات للمعايير الوطنية والمحلية، كما وردت أعلاه. كما أنهم مسؤولون بدورهم على ضمان تقديم الخدمات على النحو الملائم، بما في ذلك الخدمات المقدمة في نطاق صغير ومن قبل مقدمي خدمات غير رسميين، حيث تنحصر القدرات في مجالات البناء والصيانة والإشراف. ومن المهم، على سبيل المثال، الإشراف بشكل كاف على إنشاء الخدمات لضمان حُسن بناء المرافق واستدامتها.

### (أنظر الخدمات)

ومن مهام المنظمين الحرص على توزيع نطاق الخدمات على نحو عادل، ويشمل ذلك ضمان أن مقدمي الخدمات يوفر خدمات أيضاً للأحياء الأكثر فقراً والأحياء غير المنظمة (أنظر الأطر). ويرصد المجلس الكيني لتنظيم خدمات المياه عن كثب توسع الشبكات لتشمل المناطق ذات الدخل الضعيف والتي لا تتمتع بعد بخدمات المياه. كما وضع المجلس المؤشرات الرئيسية للأداء، من بينها مؤشر رصد الالتزامات المالية والمؤسسية بتحسين الخدمات.<sup>٣٤</sup>

ضف على ذلك، يتعين تقييم القوانين والتشريعات والسياسات التي يعمل مقدمو الخدمات بموجبها لضمان خلوها من أي تمييز وتكريسها لمبدأ القضاء على أوجه عدم المساواة. (أنظر الأطر).

ويجب كذلك رصد العقود المبرمة مع مقدمي الخدمات ومدى امتثالها لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي (أنظر الخدمات). كما ينبغي التدقيق في هذه العقود والتحقق من الجوانب المالية، بالاستعانة مثلاً بالمراجع الحسابي الوطني.

وفي بداية سنة ٢٠١٤، أصدر المراجع الحسابي للحسابات العامة تقريراً بشأن مراجعة حسابات تنظيم امتيازات خدمات المياه وإدارتها والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وترمي هذه المراجعة إلى دراسة الأنشطة التي يقوم بها المنظم وتحديد مدى توازن عقود الشراكة بين المؤسسات العامة والخاصة وتقييم جودة الخدمات التي تقدمها الشركات الخاصة (ويشمل ذلك جوانب استدامتها، واستمراريتها ونوعية المياه المتاحة ومساءلة المستخدمين، وغير ذلك من الجوانب الأخرى). وخُص التقرير إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد ترتبت عنها تبعات سلبية. إذ لم تتعرض الشركات الخاصة إلى أي من المخاطر المالية، ونتيجة لذلك تفرض ٧٤ في المائة من العقود عقوبات مالية يتعين على البلديات العمومية دفعها للشركات الخاصة، نظراً لبلوغ مبيعات المياه ومداخيلها أقل من المستوى المتوقع. وينطبق ذلك رغم الرفع في تعريفات المياه. كما توصل التقرير إلى أن ٢٦ في المائة من مقدمي الخدمات يقدمون خدمات تُصنف على أنها ذات نوعية غير مرضية. وتمحورت معظم الاستنتاجات السلبية في التقرير حول المحتوى الضعيف للعقود وحول إجراءات المناقصات.<sup>٣٤</sup>

**على الدول أن تحرص على رصد مقدمي الخدمات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من أجل تطبيق السياسات والقوانين ذات الصلة على النحو الملائم. وعليها أن ترصد امتثالهم لمعايير التوفير والإتاحة والجودة ومعقولية السعر والمقبولية، وتطبيقهم للمعايير كافة دون أي تمييز.**

## ٣.

## أطراف أخرى فاعلة في رصد أعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي

يسلط هذا الكتيب الضوء على التزامات الدولة برصد الامتثال إلى حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. ولكن تساهم أطراف أخرى في ذلك من قبيل الهيئات الحكومية (هيئات التنظيم أو مؤسسات حقوق الإنسان) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومقدمو الخدمات.



## ٣.١ الهيئات الحكومية

### ٣.١.١ الهيئات التنظيمية

يمكن أن تساعد الهيئات التنظيمية المستقلة من موقعها في رصد حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. ولكن لتحقيق ذلك بشكل فعال، يجب أن يُدرج الحق في المياه والصرف الصحي في الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية. وغالبا ما تكون الهيئات التنظيمية مسؤولة على وضع المؤشرات والأهداف المتعلقة بتقديم الخدمات ورصدها. فمثلا، تحدد أحيانا التعريفات (بما في ذلك التدابير المتخذة لضمان معقولية الأسعار) ووضع معايير جودة المياه والتدقيق في بياناتها التي يعرضها مقدمو الخدمات. وعادة ما تطبق الأطر التنظيمية على السياقات الرسمية لتقديم الخدمات فقط، وبالتالي لا يمكن الاستعانة بها إلى على نطاق محدود عند رصد الوصول إلى الخدمات في الأحياء الرسمية أو إلى الخدمات المقدمة على نحو غير رسمي.

**(أنظر، الخدمات)** لمزيد من المعلومات بشأن تنظيم الخدمات المقدمة على نحو غير رسمي.

**يجب على الدول أن تنشئ هيئات تنظيمية قادرة على أن ترصد مدى التزام مقدمي الخدمات بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي.**

### ٣.١.٢ المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

يتناول كتيب الوصول إلى العدالة كيفية رصد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مختلف مظاهر إعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، ويشمل ذلك القوانين والسياسات والميزانية وتقديم الخدمات. ومن شأن هذه المؤسسات أن تُؤدي دورا فعالا في توعية الجماهير وتعزيز فهمهم لحقوقهم. كما يمكنها كذلك أن تعرض حالة الحقوق على الحكومات على الصعيدين المحلي والوطني وتعزز بذلك عنصر المساءلة.<sup>٢٥</sup>

ونشرت المؤسسة الكولومبية لحقوق الإنسان (Defensoria del Pueblo) أول دراسة على الصعيد الوطني في البلاد بشأن الالتزام بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وتضمنت الدراسة معلومات مفصلة جُمعت من كل مقاطعة من المقاطعات الاثنتين والثلاثين في البلاد مما مكن من تقييم التقدم الذي أحرزته كل البلديات تقريبا في وضع المعايير القانونية للحقوق. وعرضت المؤسسة الكولومبية هذه المعلومات على أعضائها وعلى منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية. كما تعمل هذه المؤسسة مع نائب وزير البيئة المعني بالمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية لنشر الوعي العام بأهداف استراتيجية البلاد للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.<sup>٢٦</sup>

**ينبغي أن تُنشئ الدول مؤسسات وطنية مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان للتمكن من رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها حق الإنسان في المياه والصرف الصحي.**

## ٣.٢ مقدمو الخدمات

يُجري مقدمو الخدمات رقدا منتظما لعملية تقديم الخدمات، ويشمل ذلك مثلا نوعية المياه وانتظام التوريد بها.<sup>٢٧</sup> ويتابع العديدون كذلك شكاوى المستخدمين ويسجلونها ويتحققون من ما آلت إليه. ولكن نسبة كبيرة، وعادة ما تكون الأغلبية، من سكان عدة بلدان لا تتمتع بخدمات مياه الأنابيب ونسبة أقل تتمتع بخدمة أنظمة المجاري. وفي هذه الحالات، لا يمكن الاقتصار على البيانات التي يعرضها مقدمو الخدمات الرسمية لتكوين فكرة كاملة وشاملة عن حصول جميع الأسر المعيشية على الخدمات. ويعني ذلك، أن تلك البيانات لا تفيد في تحقيق أهداف جمع المعلومات والتخطيط إلا على نحو محدود.

أنشأ المجلس الوطني لموارد المياه والصرف الصحي صندوق تفويض التبرعات في زامبيا لمساعدة مقدمي الخدمات على تحسين الخدمات الموجهة للمجتمعات الفقيرة. وأجرى الصندوق دراسة أولية حلل فيها بيانات المياه والصرف الصحي حسب المنطقة (ريفية أو حضرية) وحسب مستوى الدخل.<sup>٢٨</sup> وبالاستناد إلى نتائج هذه الدراسة، تستهدف زامبيا اليوم المناطق ذات الدخل الضعيف بالترويج للتكنولوجيات غير المكلفة من قبيل أكشاك المياه التي تبيع الماء بأقل التعريفات. وإلى جانب هذا الدعم المزدوج من خلال نظام التعريفات، يمول صندوق التبرعات إنشاء البنية التحتية في المناطق الحضرية ضعيفة الدخل.<sup>٢٩</sup>

**يجب على الدول أن تضمن تلقي جميع المعلومات من مقدمي الخدمات عن أنشطتهم الرامية لإعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، بما في ذلك المعلومات عن التزامهم بمعايير التوفير والإتاحة والجودة ومعقولية الأسعار والمقبولية.**

**ويجب على مقدمي الخدمات أن يقدموا أيضا معلومات عن عدد الشكاوى التي يتلقونها وعن مآلها.**

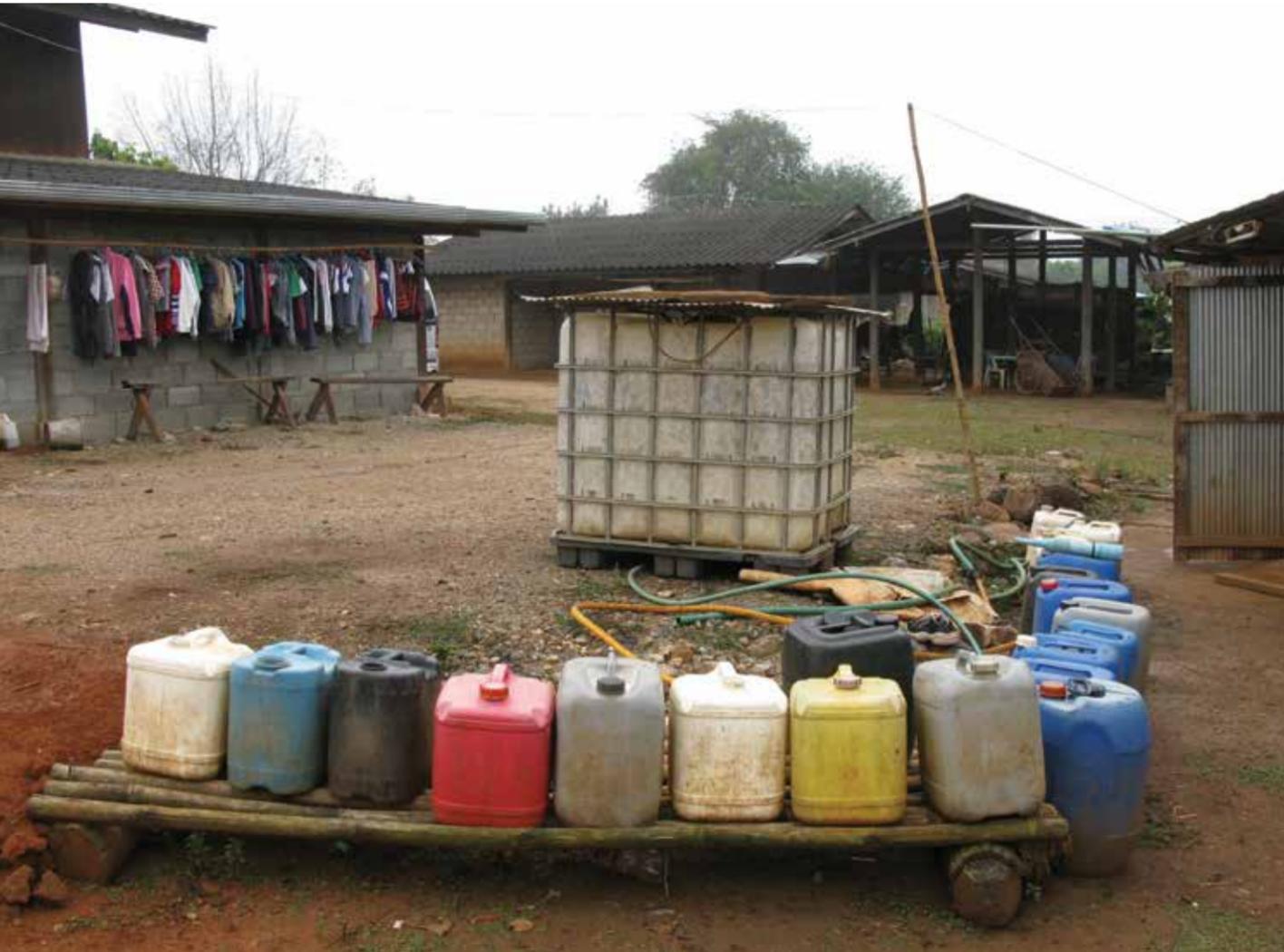
**ويجب على الدولة أن تقدم الدعم اللازم لمقدمي الخدمات على نطاق ضيق وبشكل غير رسمي لتمكينهم من الرصد الذاتي.**

الإنصاف في قطاع المياه وتقدم تقارير سنوية تسلط الضوء على الإدماج والمساءلة والمشاركة واستدامة السياسات. وتحلل هذه التقارير العراقيل التي تمنع من الوصول إلى الخدمات وتقتراح طرقاً لإزالتها. وقد توصلت إلى عدة تفاوتات في مستوى الوصول، الذي يكون أفضل في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية إلى جانب تخصيص ميزانيات مرتفعة بصورة غير متناسبة لخدمات المياه في المناطق الحضرية.<sup>٣٢</sup>

ويضمن تطبيق استراتيجيات رصد قوية تعتمد على المجتمعات تحليل المعلومات المجمعة وتصنيفها بشكل محدد للتعرف على المجموعات المهمشة وأسباب التراجع/الهبوط. ومن شأن ذلك أن يعزز الشفافية والمشاركة والمساءلة نظراً للمشاركة المتزايدة للمجتمع وتوفر المعلومات بطرق أسهل.<sup>٣٣</sup>

أنظر التمويل لمزيد من المعلومات بشأن المجتمع المدني ورصد الميزانية.

**يجب احترام وتعزيز دور المجتمع المدني في رصد مدى التزام الدولة أو مقدمي الخدمات بالتزاماتهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بحق الإنسان في خدمات المياه والصرف الصحي.**



٣.٣

### منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

ترصد عدة منظمات من المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية المسائل المتعلقة بالحصول على المياه والصرف الصحي على الصعيدين المحلي والوطني، وذلك باعتماد مختلف المناهج المتعددة لجمع المعلومات.

ويمكن من خلال الرصد جمع المعلومات المفصلة بشأن حصول الأفراد والجماعات على الخدمات التي يمكن استخدامها للضغط على الحكومة المحلية والوطنية لتحسين مستويات الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي في أحياء معينة ولصالح أفراد وفئات معينين. ويتيح الرصد أيضاً فرصة لتوعية المجتمعات بحقوق الإنسان المكرسة لها وبالمتطلبات القانونية والمعايير التي وضعتها الحكومة. وتعتمد الهيئة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة آليات الرصد في عملها وتطلق عليها عمليات التعداد. لجمع المعلومات ولتوعية السكان المحليين بالسياسات وبالممارسات التمييزية وإرشادهم إلى كيفية التصدي للتمييز. وتسلط هذه الآليات الضوء على قلة فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، خاصة في صفوف سكان الأحياء غير الرسمية. وبناء على هذه المعلومات، يُمارس الضغط على الدولة (على الصعيد المحلي و/أو الوطني) لتخصيص الموارد وإزالة الحواجز الاجتماعية والقانونية والمالية لتحسين حصول هؤلاء الأفراد والمجموعات على خدمات المياه والصرف الصحي.

وبادرت منظمة العفو الدولية بوضع آلية لرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق برنامج هاكي زيتو (حكك). وقد وضعت من خلاله قوائم مرجعية لمنظمات المجتمع المدني لتقصي الانتهاكات وحالات عدم الوفاء بالالتزامات وتحديد طرق توعية المجتمعات والسلطات أكثر بحق الإنسان في المياه ومرافق الصرف الصحي. وتُسمت قوائم مرجعية معينة من أجل رصد. توفير مقدمي الخدمات الخواص على نطاق محدود لخدمات المياه والصرف الصحي في الأحياء غير المنظمة والتحقق من وجود تمييز في الحصول على المياه والصرف الصحي.<sup>٣٤</sup>

وبالإمكان الاستعانة بالتكنولوجيا من قبيل الشبكات العالمية لتحديد المواقع لتحديد المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الكافية ولتنبيه الدول ومقدمي الخدمات إلى مواطن الضعف في مخصصات التمويل وفي عمليات الإمداد بالمياه والصرف الصحي، لكي يشرعوا بوضع خطط لإجراء تحسينات (أنظر رصد الاستدامة).<sup>٣٥</sup>

وترصد إحدى مبادرات المجتمع المدني وهي شبكة المياه والصرف الصحي بتنزانيا، مبدأ

يمكن للرصد أن يقدم معلومات مفصلة يمكن استخدامها للضغط على الحكومة المحلية والوطنية لتحسين مستويات الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي

## ٤.

## الأطر الدولية لرصد الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

تساهم عدة آليات أممية في رصد حقوق الإنسان على المستوى الدولي. وتُعد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة أهم أدوات أممية لرصد حقوق الإنسان.



## ٤.١

## الأطر الدولية لرصد حقوق الإنسان

## ٤.١.١ الرصد عن طريق الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

تُنشئ هيئة بموجب كل معاهدة حقوقية أممية لرصد تنفيذ الأحكام الواردة في المعاهدة. وتتألف هذه الهيئات (أو اللجان) من خبراء مستقلين ترشحهم الدول الأطراف في كل معاهدة وتنتخبهم لأربع سنوات محددة وقابلة للتجديد. ورغم استقلالية كل هيئة عن الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات فإن جميعها تسعى لتنسيق أنشطتها فيما بينها.<sup>٣٤</sup>

وتتولى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهمة رصد وفاء الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتزاماتها. كما حثت اللجنة الدول على إعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي وأوضح المحتوى القانوني للالتزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة. وأدرجت اللجنة المعنية بحقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حق الإنسان في المياه والصرف الصحي في عملها.

وإلى جانب النظر في الشكاوى والرسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان (**أنظر العدالة**)، ترصد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات. وباستثناء اللجنة الفرعية لمنع التعذيب تتولى الهيئات النظر في تقارير الحكومات الوطنية بشأن تطبيق أحكام المعاهدة. وتضع الهيئة مبادئ توجيهية بشأن شكل هذه التقارير ومضمونها ، لضمان اتساقها وجودتها.<sup>٣٥</sup> وعلى الدول الأطراف أن تقدم هذه التقارير بصفة دورية (كل أربع أو خمس سنوات) وتُبين التدابير القانونية والإدارية والقضائية التي اتخذتها لتنفيذ المعاهدة. كما عليها أن تعرض الصعوبات التي اعترضتها خلال عملية تنفيذ أحكام المعاهدة. وتساعد هذه الأداة الهامة الدول

الأطراف على تقييم إنجازاتها والتحديات التي تواجهها في مساعيها لإعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.<sup>٣٦</sup>

واستفادت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من مشاركة المجتمع المدني في مختلف مراحل دورة إعداد التقرير وخلال تنفيذها للإجراءات مثل الالتماسات والمطالب والإذارات المسبقة.<sup>٣٧</sup> ويتعين على الدول أن تنظر في جميع المعلومات التي تعرضها الهيئات عند إعمالها لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

وراجعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير الخاصة بها سنة ٢٠٠٩ لتوجيه الدول الأطراف ودعمها خلال صياغة تقاريرها الوطنية بشأن تنفيذ العهد الدولي. وحينها أُدرجت عدة مسائل تُعنى بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي ومنذ ذلك الوقت بدأت اللجنة في طرح مزيد من الأسئلة عن إعمال هذه الحقوق على الصعيد الوطني خلال عملية إعداد التقرير.<sup>٣٨</sup> فمثلا، شددت اللجنة في ملاحظتها الختامية بشأن تقرير توغو الأولي لعام ٢٠١٣ على الحاجة لخدمات معالجة مرافق الصرف الصحي والفضلات والمجاري وإلى أنظمة آمنة لتوزيع المياه الصالحة للشرب،<sup>٣٩</sup> خاصة في المناطق الريفية المعنية. وعلى النحو ذاته، أوصت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية بشأن أرمينيا بتحسين مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس، خاصة في رياض الأطفال.<sup>٤٠</sup> وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>٤١</sup> في ملاحظاتها الختامية بشأن تقرير باكستان لعام ٢٠١٣ ببذل المزيد من الجهود لتوفير المياه النظيفة ومرافق الصرف

**وعلى الدول أن تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الختامية التي قدمتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مخططاتها المستقبلية وأن تضمن تقديم تقرير متابعة لها.**

الصحي للمرأة الريفية. وتناولت لجنة حقوق الإنسان التي ترصد تنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي بموجب الحق في الحياة والحق في المساواة في الحماية بموجب القانون في ملاحظتها الختامية الموجهة لإسرائيل. حيث أُعربت عن انشغالها من خلال عدة ملاحظات من بينها القلق بشأن التأثير غير المتناسب لنقص المياه على الشعب الفلسطيني.<sup>٤٢</sup>

وقد تجري خمس لجان - لجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تحريات إذا ما تلقت معلومات موثوقة تحتوي على مؤشرات لانتهاكات صارخة وممنهجة للمعاهدة في الدولة الطرف.<sup>٤٣</sup> وتمكن إجراءات التحري للجنة من الذهاب في إطار بعثة للدولة الطرف المعنية من أجل تقييم الانتهاكات المزعومة بصفة مباشرة.

كما توجد هيئات معاهدات إقليمية تُعنى برصد التزام دولها الأعضاء بإعمال حقوق الإنسان (**أنظر العدالة**). فعلى سبيل المثال تتولى اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان مهمة مراقبة حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وزيارة البلدان لإجراء تحليل معمق لحالة حقوق الإنسان العامة أو لحالة بعينها. وفي تقرير المتابعة بشأن بوليفيا، كررت اللجنة توصياتها السابقة عن الحاجة إلى الالتزام بالحد الأدنى من معايير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية والنظافة الصحية الشخصية داخل السجون. كما لاحظت أيضا تواصل التمييز ضد السكان الأصليين والفلاحين فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة بما فيها المياه ودعت بوليفيا إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لهذا التمييز.<sup>٤٤</sup>

## ٤.٦.٦ الاستعراض الدوري الشامل

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ آلية الاستعراض الدوري الشامل كآلية تعاونية فيما بين الدول. وتتيح هذه الآلية فرصة لكل دولة لكي تعرض أعمالها الرامية إلى تحسين حالات حقوق الإنسان في بلدانها وإلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتقوم الدول الأعضاء الأخرى بمراجعة هذا الاستعراض. كما تمكن هذه الآلية المجتمع المدني وأطراف أخرى من التدقيق في سجل الدولة لحقوق الإنسان. وبصفته استعراض أقران، يرمي الاستعراض الدوري الشامل إلى ضمان المساواة في المعاملة إزاء كل دولة خلال تقييم أعمال حقوق الإنسان.

وبموجب الاستعراض الدوري الشامل، تلتزم كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم تقرير لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة العامة لحقوق الإنسان في بلدانها كل أربع سنوات ونصف. ويعد مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان تقريرا منفصلا عن كل بلد بالاعتماد على المعلومات المجمعة من مصادر الأمم المتحدة. ويمكن أيضا أن يرسل أصحاب مصلحة آخرون، بما فيهم المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان، تقارير مجمعة في تقرير ثالث.

وقد تدفع هذه العملية بصفة كبيرة الجماهير لمناقشة سجل حقوق الإنسان في بلد ما. وتُستعرض حالة حقوق الإنسان في كل دولة عضو بالاستناد إلى التقارير الثلاثة في إطار جلسة مجلس حقوق الإنسان بمشاركة وفد وطني رفيع المستوى.<sup>٤٥</sup> وتطرح دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة أسئلة عن مواضيع معينة ثم توجه توصياتها للدولة المعنية بالاستعراض. وبعد الاستعراض، على الدول أن تنفذ التوصيات المقدمة لها. وفي الدورات التالية، يتعين على الدولة أن تقدم معلومات عن ما قامت به من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة في الدورات السابقة.<sup>٤٦</sup>

وتناولت الدول الأعضاء مسائل تتعلق بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

فمثلا تناول استعراض غانا لعام ٢٠٠٨<sup>٤٧</sup> مسألة تبعات المشاريع المنجمية وأثرها على التمتع بحق الإنسان في المياه، وورد في استعراض آيرلندا لعام ٢٠١١ إعراب الدول عن قلقها بشأن عدم كفاية مرافق الصرف الصحي في السجون.<sup>٤٨</sup>

ومن أهم خصائص الاستعراض الدوري الشامل هو أن الدول تراجع بنفسها حالة حقوق الإنسان في الدول الأخرى، مقارنة بما رصدته هيئات المعاهدات أو القائمين على الإجراءات الخاصة. ومن الضروري استعراض جميع حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل بغض النظر عن ما إذا كانت الدولة المعنية قد صادقت على كل المعاهدات. وعموما، لا يتضمن الاستعراض نقدا كثيرا أو جزما بشأن مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وادعاءات الانتهاكات، نظرا لأن الدول الأعضاء قد تغض الطرف على مشاكل حقوق الإنسان في دول أخرى لأنها ستتعرض هي بدورها في يوم من الأيام إلى التمييز.<sup>٤٩</sup> صف على ذلك، يركز الاستعراض الدوري الشامل على جميع حقوق الإنسان في فترة قصيرة مما يحد من إمكانية التعمق أكثر. ومن بين الجوانب السلبية الأخرى للاستعراض هو أن معدل تنفيذ توصياته ضعيف بشكل عام.<sup>٥٠</sup>

أما عن الدورات التالية من إعداد التقارير فإنها ستكون حاسمة لتقييم فاعلية النظام وللتأكد مما إذا نفذت الدول التوصيات الموجهة إليها في الدورات الأخرى وكيفية تنفيذها لها.

**يجب على الدول أن تخضع للاستعراض الدوري الشامل وأن تتخذ خطوات للاستجابة إلى المشاغل المعرب عنها في التوصيات.**

## ٤.٦.٣ الإجراءات الخاصة

يُعد نظام الإجراءات الخاصة (**أنظر المقدمة**) عنصرا محوريا في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتشمل جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتتمثل في طائفة من الإجراءات لدراسة انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها وتوجيه النصح بشأنها ونشر تقارير عنها. وتتعلق هذه الانتهاكات بمواضيع أو مسائل معينة أو ببلدان معينة. وتختلف صلاحيات القائمين على الإجراءات الخاصة ومناهجهم إلا أن بينهم قواسم مشتركة عديدة. ومنذ ١ حزيران/يونيو ٢٠١٤ أصبح هناك ٣٧ موضوعا و١٤ صلاحية للبلدان.<sup>٥١</sup>

ويؤدي القائمون على الإجراءات الخاصة زيارات للبلدان ويصدرون تقارير تحتوي على توصيات. ويستند عملهم بناء على المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان إما في شكل حالات منفصلة أو المشاكل العامة ذات الصبغة الهيكلية، وذلك بتوجيه رسائل إلى الدول وإلى هيئات أخرى (في شكل رسائل ادعاءات تحتوي على نداءات عاجلة)، للفت انتباهها إلى الانتهاكات المزعومة. كما أنهم يعدون مشاورات مع الخبراء ودراسات موضوعية، ويساهمون في تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويقدمون التوجيهات لتنفيذها وينشرون الوعي من خلال أنشطة ترويجية بشأن مسائل تقع ضمن نطاق صلاحياتهم. ويقدمون في كل سنة تقريرا لمجلس حقوق الإنسان كما أن معظمهم يقدم تقريرا للجمعية العامة. وتحدد القرارات الأممية مهام القائمين على الإجراءات الخاصة وتنشئ ولايتهم أو تمددها. ويتعين على الدول أن تتعامل مع القائمين على الإجراءات الخاصة وتدعو أصحاب الولايات إلى بعثات قطرية، وينبغي أيضا أن تنفذ توصياتهم وترد على جناح السرعة على أي رسائل ادعائية وأي نداءات عاجلة.

وكثيرا ما يتشارك القائمون على الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل في العمل والمشاغل.<sup>٥٢</sup> فمثلا، يشير تقرير توفالو بشأن استعراضها الدوري الشامل لعام ٢٠١٣ إلى التوصيات التي وجهتها المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في مياه آمنة وفي خدمات

الصرف الصحي خلال بعثتها القطرية عام ٢٠١٢. صف على ذلك.<sup>٥٣</sup> أُدرجت الاستنتاجات والتعاريف الواردة في تقرير المقررة الأممية الخاصة بشأن الالتزامات الحقوقية المتعلقة بالحصول على خدمات الصرف الصحي في بيان أصدرته اللجنة المعنية<sup>٥٤</sup> بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الحق في الصرف الصحي<sup>٥٥</sup> في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ويُعين أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة حسب خبرتهم وتجربتهم في المجال الذي تشمله الولاية. ومن الأهمية بمكان أن يكون صاحب الولاية مستقلا وموضوعيا لضمان أداء مهامه على نحو محايد.<sup>٥٦</sup>

وأنشأ مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة ولاية المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في المياه الآمنة للشرب والصرف الصحي في آذار/مارس ٢٠٠٨ وتولت السيدة كاتارينا دي بوكارك هذا المنصب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ومن بين مهام الرصد التي تندرج في نطاق هذه الولاية إجراء بعثات قطرية للتحقق من التزام الدول بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وقد أدت السيدة كاتارينا دي بوكارك بعثات قطرية إلى بنغلاديش والبرازيل وكوستا ريكا ومصر واليابان والأردن وكينيا وكيريباتي وناميبيا والسنغال وسلوفينيا وتايلند وتوفالو والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي.

لمزيد من المعلومات عن المقررة الخاصة يرجى الاطلاع على المقدمة.

**هل وجهت الدولة دعوة مفتوحة إلى القائمين على الإجراءات الخاصة لزيارة بلدها وتقييم مدى وفائها بالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان؟**

## ٤.٢

## استخدام أنظمة رصد أخرى للتحقق من حالة حق الإنسان في المياه والصرف الصحي

وتختلف إلى حد كبير مؤشرات رصد حقوق الإنسان والمؤشرات المعيارية المستخدمة لرصد النتائج في سياق الأهداف والمساوي الإنمائية الوطنية، إلا أن هذه عمليات الرصد المعيارية هذه قد تكشف عن معلومات تبين طريقة الدول التي أدت إلى أعمال هذه الحقوق أو إلى الإخفاق في ذلك.

وقد جمع برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة<sup>٥٧</sup> بيانات من شتى أنحاء العالم عن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي على مدار عشرين سنة باستعمال الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية (عادة الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات للمجموعات) كمصدر أولي.

ومنذ عام ٢٠٠٢، استخدم هذا البرنامج المشترك لرصد التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق الهدف رقم ٧ (ج) من الأهداف الإنمائية للألفية (المتعلقة بالمياه والصرف الصحي) الرامي إلى خفض نسبة السكان غير المتفيعين بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. وبما أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تعكس في حد ذاتها معايير حقوق الإنسان، فإن هذا البرنامج لا يعوض آليات رصد حقوق الإنسان بل يساعد على إحراز التقدم في تغطية خدمات المياه والصرف الصحي على الصعيدين الوطني والعالمي، كما يعالج بعض المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أدخلت تعديلات مؤخرا تقضي بتحليل البيانات وقفا لمؤشر الثروة وعبر الزمن مما يعطي فكرة أفضل على مواطن التقدم المحرز من حيث المجموعات ذات المداخل المختلفة ومواطن غيابه. وتشمل تعديلات أخرى تعكس حقوق الإنسان خططا لتحسين رصد نوعية المياه وعدم الاكتفاء بالمؤشرات البديلة وهي «وقع تحسين» أو «لم يقع تحسين» مصادر المياه لتقييم نوعية الماء، بل المضي قدما لاختبار نوعية المياه الواردة من كل مصدر من مصادر المياه.<sup>٥٨</sup>

وباقتراب عام ٢٠١٥، وهي السنة النهائية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ظهرت مساع لإدراج عناصر حقوق الإنسان في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعا برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أربعة فرق عاملة لتحديد مؤشرات طموحة إنما واقعية في الآن ذاته للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تتماشى ومعايير حقوق الإنسان. ونظر أحد هذه الفرق العاملة، برئاسة المقرر الأممي الخاص، في رصد حالات

يجمع برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف بيانات من شتى أنحاء العالم عن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي

عدم المساواة ووضع الأهداف والمساوي والمؤشرات لجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥<sup>٥٩</sup> (أنظر القسم ٣ أعلاه لمزيد من المعلومات عن رصد حالات عدم المساواة).

وركزت بقية الفرق العاملة على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتضمنت المقترحات تحديد قياس دقيق أكثر لنوعية المياه وتكوين فكرة أوسع على مفهوم مرافق الصرف الصحي الكافية (بما في ذلك الإدارة والمعالجة والتخلص من المواد البرازية) ورصد التدابير المناسبة لإدارة النظافة الصحية المتعلقة بالدورة الشهرية.

ويعد التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب دراسة استقصائية تستند إلى استقصاءات أرسلت إلى كل الدول. وتجرى منظمة الصحة العالمية هذه الدراسة الاستقصائية نيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وقد وُضعت هذه الدراسة الاستقصائية أساسا لرصد الأموال التي تخصصها كل دولة للمياه والصرف الصحي. ولكن امتد نطاق الدراسة لتشمل أسئلة تتعلق بجوانب رئيسية أخرى من الأطر القانونية والسياساتية والتنظيمية للدولة. وتتضمن الأسئلة حاليا استفسارا عما إذا كانت هذه الأطر تجسد صراحة أو ضمنا حق الإنسان في المياه والصرف الصحي وضمان تمتع القضاء بأهلية النظر فيه وإذا كانت القوانين تضمن إتاحة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة أو الذين يعانون أمراض مزمنة.<sup>٦٠</sup>

**على الدول أن تعتمد على مظاهر الإجراءات المعيارية للرصد لفهم ما إذا كانت تحقق نجاحا في أعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي خاصة عن طريق تصنيف البيانات الموجودة لرصد حالات عدم المساواة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي.**

# ٠٠

## قائمة مرجعية





3 UN Special Rapporteur on the human right to safe drinking water and sanitation, Catarina de Albuquerque, Violations, 2014 (A/HRC/27/55).

4 M. H. Jensen, M. Villumsen and T.D. Petersen, The AAAQ framework and the right to water – Informational indicators for availability, accessibility, acceptability and quality. An issue paper for the AAAQ toolbox (Copenhagen: Danish Institute for Human Rights, 2014).

5 Independent Expert on the issue of human rights obligations related to safe drinking water and sanitation, Catarina de Albuquerque, Human rights obligations related to access to sanitation, 2009 (A/HRC/12/24).

6 D. Banisar, Talking about a (data) revolution, *The Global Network of Freedom of Information Advocates*, 16 October 2013: <http://www.freedominfo.org/2013/10/talking-about-a-data-revolution/>.

7 The annotated 8 principles of Open Government Data: <http://opengovdata.org/>.

8 Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Mission to Egypt, 2010 (A/HRC/15/31/Add.3), para. 58.

9 Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 15: The right to water (E/C.12/2002/11), para. 53.

10 See Water Point Mapper: <http://www.waterpointmapper.org/>.

11 Performance Assessment System (PAS) Project: [www.spcept.ac.in/pas\\_project.aspx?pg=pasc=pas](http://www.spcept.ac.in/pas_project.aspx?pg=pasc=pas).

12 Global Water Operators' Partnerships Alliance (GWOPA), Access to water in Nairobi – Mapping inequalities beyond the statistics: <http://access-to-water-in-nairobi.gwopa.org>.

13 CESCR, General Comment No. 15 (E/C.12/2002/11), para. 12 (a).

14 Ibid.

15 WHO and UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply and Sanitation, Update: Progress on drinking water and sanitation (2012), p. 31: <http://www.wssinfo.org>.

16 WASH in schools, WASH in schools monitoring package: <http://www.washinschools.info/page/1154>.

17 WHO, Guidelines for drinking-water quality (2011).

18 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Uruguay, 2012 (A/HRC/21/42/Add.2), para. 32.

19 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Wastewater management, 2013 (A/68/264), para. 84.

20 See International Research Centre, WASHCost: [www.washcost.org](http://www.washcost.org).

21 WHO, UN-Water Global Analysis and Assessment of Sanitation and Drinking-Water (GLAAS) - The challenge of extending and sustainable services (2012), p. 4.

22 UNICEF, Annual report: Water, sanitation and hygiene (2012), p. 14.

23 Articles 47 and 49, Kenyan Water Act, 2002.

24 Tribunal de Contas Portugal, Regulação de PPP no sector das águas (sistemas em baixa) – Sumário executivo, *Relatório No. 3* (2014): [http://www.tcontas.pt/pt/actos/re\\_ auditoria/2014/2s/audit-dgtr-rel003-2014-2s.pdf](http://www.tcontas.pt/pt/actos/re_ auditoria/2014/2s/audit-dgtr-rel003-2014-2s.pdf).

25 Defensoría del Pueblo Colombia, Diagnósticos departamentales del cumplimiento del derecho humano al agua: [www.defensoria.org.co/red/?\\_item=110610&\\_secc=11&ts=2&hs=1106](http://www.defensoria.org.co/red/?_item=110610&_secc=11&ts=2&hs=1106).

26 Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Good practices in water, sanitation and human rights, Stakeholders' responses to the Questionnaire, Response from Planes Departamentales (Colombia) (2010), p. 6: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/StakeholdersGPQuestionnaire.aspx>.

27 See International Research Centre, WASHCost: [www.washcost.org](http://www.washcost.org).

28 Shramik Bharti water testing team, Goswami Nagar, a post intervention slum, Kanpur, Uttar Pradesh, India, 2013. WaterAid/Poulomi Basu.

29 A drilling site in Folakara village. Akondromena commune in Mianandrivo district, Menabe region, Madagascar. February 2014. WaterAid/ Ernest Randriarimalala.

30 A bucket of clean water collected from the pump next to a bucket of dirty water collected from the Wanjai River, showing the difference between the two water sources in the village of Nyeama, Sierra Leone, May 2013. WaterAid/ Anna Kari.

31 Tirtha Lal, 55, Master Leader of Goswami Nagar, with Shramik Bharti members conducting a water cleansing process, Goswami Nagar, a post intervention slum, Kanpur, Uttar Pradesh, India, 2013. WaterAid/Poulomi Basu.

32 Hill tribe in Chiang Mai, Thailand, 2013. Madjoka Saji.

## مصادر الصور والمراجع

### مصادر الصور

- Page 4** Water fountains, Kathmandu, Nepal, 2014. Virginia Roaf.
- Page 6** Shramik Bharti water testing team, Goswami Nagar, a post intervention slum, Kanpur, Uttar Pradesh, India, 2013. WaterAid/Poulomi Basu.
- Page 10** A drilling site in Folakara village. Akondromena commune in Mianandrivo district, Menabe region, Madagascar. February 2014. WaterAid/ Ernest Randriarimalala.
- Page 14** A bucket of clean water collected from the pump next to a bucket of dirty water collected from the Wanjai River, showing the difference between the two water sources in the village of Nyeama, Sierra Leone, May 2013. WaterAid/ Anna Kari.
- Page 24** Tirtha Lal, 55, Master Leader of Goswami Nagar, with Shramik Bharti members conducting a water cleansing process, Goswami Nagar, a post intervention slum, Kanpur, Uttar Pradesh, India, 2013. WaterAid/Poulomi Basu.
- Page 29** Hill tribe in Chiang Mai, Thailand, 2013. Madjoka Saji.

### المراجع

- Page 30** Filtration plant, Osaka, Japan, 2010. Catarina de Albuquerque.
- Page 38** Manual drillers, Democratic Republic of the Congo. UNICEF/DRC/2014.
- Page 42** Girls drink safe water being pumped through a large hose at SDN 1 Mata le Elementary School in Aceh Besar District in Aceh Province on Sumatra Island. UNICEF/NYHQ2009-1893/Estey.
- 1 K. M. Krchnak, Improving water governance through increased public access to information and participation, 5 (1) *Sustainable Development Law & Policy*, pp. 34-48, pp. 34-39 (2005): <http://digitalcommons.wcl.american.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1408&context=sdlp>.
- 2 Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Human rights indicators – A guide to measurement and implementation (2012), p. 16.



- 46 OHCHR, Basic facts about the UPR: <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/BasicFacts.aspx>.
- 47 HRC, Report of the Working Group on the UPR: Ghana, 2008 (A/HRC/8/36), para. 57: [http://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc\\_id=14120](http://ap.ohchr.org/documents/alldocs.aspx?doc_id=14120).
- 48 HRC, Report of the Working Group on the UPR: Ireland, 2011 (A/HRC/19/9), paras. 40, 78, 83 and 91.
- 49 UN General Assembly, Speakers criticize 'selective' politicization of human rights questions, 2013 (GA/SHC/4089).
- 50 Human Rights Law Centre and the International Service for Human Rights, Domestic implementation of UN Human Rights Recommendations (2013): [http://www.ishr.ch/sites/default/files/article/files/domestic\\_implementation\\_of\\_un\\_human\\_rights\\_recommendations\\_-\\_final.pdf](http://www.ishr.ch/sites/default/files/article/files/domestic_implementation_of_un_human_rights_recommendations_-_final.pdf).
- 51 OHCHR, Thematic mandates: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Themes.aspx>; OHCHR, Country mandates: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Countries.aspx>.
- 52 OHCHR, Fact Sheet No. 30/Rev. 1: The United Nations human rights treaty system (2012), pp. 44-45; OHCHR, Manual of operations of the Special Procedures of the Human Rights Council (2008), paras. 4–5.
- 53 HRC, Report of the Working Group on the Universal Periodic Review: Tuvalu, 2013 (A/HRC/24/8), paras. 12, 22.
- 54 Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Human rights obligations related to access to sanitation, 2009 (A/HRC/12/24).
- 55 CESCR, Statement on the right to sanitation, 2010 (E/C.12/2010/1).
- 56 OHCHR, Manual of operations of the Special Procedures of the Human Rights Council (2008), para. 11.
- 57 WHO/UNICEF JMP for Water Supply and Sanitation, Update: Progress on drinking water and sanitation (2014): <http://www.wssinfo.org>.
- 58 WHO/UNICEF JMP for Water Supply and Sanitation, Thematic report on drinking water: Drinking water equity, safety and sustainability (2011): <http://www.wssinfo.org>.
- 59 Post-2015 monitoring: <http://www.wssinfo.org>
- 60 See WHO, UN-Water GLAAS Special report for the Sanitation and Water for All (SWA) High-Level Meeting (HLM) - Investing in water and sanitation: Increasing access, reducing inequalities (2014)
- 27 The International Benchmarking Network for Water and Sanitation Utilities: <http://www.ib-net.org/>.
- 28 Devolution Trust Fund and National Water Supply and Sanitation Council (Nwasco), Reaching the Millennium Development Goals for water supply and sanitation in Zambia: The urban perspective (2005): [http://www.nwasco.org.zm/jdownloads/Publications/Booklets/reaching\\_the\\_mdgs\\_for\\_wss\\_in\\_zambia.pdf](http://www.nwasco.org.zm/jdownloads/Publications/Booklets/reaching_the_mdgs_for_wss_in_zambia.pdf).
- 29 A. Lammerding et al., All inclusive? How regulation in water and sanitation can be pro-poor: Lessons from Sub-Saharan Africa, *Regulation Brief* No. 1 (2009), p. 6: <http://www.giz.de/fachexpertise/downloads/gtz2009-en-regulation-brief-no1-pro-poorregulation.pdf>.
- 30 Shack / Slum Dwellers International: [www.sdinet.org](http://www.sdinet.org).
- 31 Amnesty International, Haki Zetu – ESC rights in practice: The right to adequate water and sanitation (Amsterdam: Amnesty International Netherlands, 2010): [https://www.amnesty.nl/sites/default/files/public/the\\_right\\_to\\_adequate\\_water\\_and\\_sanitation.pdf](https://www.amnesty.nl/sites/default/files/public/the_right_to_adequate_water_and_sanitation.pdf).
- 32 See [www.waterpointmapper.org](http://www.waterpointmapper.org).
- 33 Tanzania Water and Sanitation Network, Out of sight and out of mind? Are marginalised communities being overlooked in decision making? Water and sanitation equity report (2009): <http://waterwitness.org/www/wp-content/uploads/2012/03/Tanzania-Water-Sector-Equity-Report-2009.pdf>.
- 34 OHCHR, Fact Sheet No. 30/Rev. 1: The United Nations human rights treaty system (2012), pp. 19-21: <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet30Rev1.pdf>.
- 35 International Human Rights Instruments, Compilation of guidelines on the form and content of reports to be submitted by States parties to the international human rights treaties, 2009 (HRI/GEN/2/Rev.6).
- 36 OHCHR, Fact Sheet No. 30/Rev. 1: The United Nations human rights treaty system (2012), pp. 19-21: <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet30Rev1.pdf>.
- 37 OHCHR, Working with the United Nations Human Rights Programme – A handbook for civil society (2008), p. 49: [http://www.ohchr.org/en/AboutUs/CivilSociety/Documents/Handbook\\_en.pdf](http://www.ohchr.org/en/AboutUs/CivilSociety/Documents/Handbook_en.pdf).
- 38 CESCR, Guidelines on treaty-specific documents to be submitted by States parties under articles 16 and 17 of the ICESCR, 2009 (E/C.12/2008/2).
- 39 CESCR, Concluding Observations: Togo, 2013 (E/C.12/TGO/CO/1), para. 33.
- 40 Committee on the Rights of the Child, Concluding Observations: Armenia, 2013 (CRC/C/ARM/CO/3-4), para. 45 (a).
- 41 Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, Concluding Observations: Pakistan, 2013 (CEDAW/C/PAK/CO/4), para. 34(c).
- 42 Human Rights Committee, Concluding Observations: Israel, 2010 (CCPR/C/ISR/CO/3), para. 18.
- 43 OHCHR, Fact Sheet No. 30/Rev. 1: The United Nations human rights treaty system (2012), pp. 32 and 35.
- 44 Inter-American Commission on Human Rights, Follow-up report – Access to justice and social inclusion: the road towards strengthening democracy in Bolivia (2009): <http://www.cidh.org/pdf%20files/CAP%20V%20BOLIVIA.Seguimiento.eng.pdf>.
- 45 OHCHR, Fact Sheet No. 30/Rev. 1: The United Nations human rights treaty system (2012), pp. 19-21: <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet30Rev1.pdf>; OHCHR, Universal Periodic Review (UPR): <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/uprmain.aspx>; Basic facts about the UPR: <http://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/BasicFacts.aspx>; UPR Info, What is the UPR?: <http://www.upr-info.org/en/upr-process/what-is-it>.